JOURNAL OF CONTEMPORARY ISLAMIC LAW (2024) Vol. 9(1): 70-81
DOI: https://doi.org/10.26475/jcil.2024.9.1.08

Journal of Contemporary ISLAMIC LAW

أهمية الاستثمار في الشريعة الإسلامية والحماية القانونية المقررة له في القانون العماني: دراسة تحليلية

The Importance of Investment in Islamic Sharia and Its Legal Protection Under Omani Law: An Analytical Study

Saleh Said Dhiyab Al Hosni✉, Wan Zulkifli Bin Wan Hassan, Muhammad Nazir Alias
Institut Islam Hadhari (HADHARI), Universiti Kebangsaan Malaysia, Bangi, Selangor, Malaysia

الملخص

يحتل الاستثمار مكانة مهمة في الإسلام، حيث يعد من المجالات الحيوية التي تجمع بين المبادئ الشرعية والأهداف الاقتصادية. وتعتبر الحماية التشريعية للاستثمار في الشريعة الإسلامية من المواضيع الأساسية التي تساهم في تعزيز الاقتصاد الإسلامي وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وذلك لأنها تهدف إلى تعزيز ثقة المستثمرين وضمان استدامة النمو الاقتصادي. تكمن أهمية هذا البحث في تناوله لمسألة حيوية في العصر الحالي، وهي ضرورة وجود حماية قانونية للاستثمارات، وخاصة الإسلامية منها، في الدول المضيفة للاستثمار. ويهدف البحث إلى بيان أهمية الاستثمار في الشريعة الإسلامية، وتحليل الحماية القانونية المتوفرة له في القانون العماني، إضافة إلى تسليط الضوء على بعض النقاط المهمة في قانون تبسيط إجراءات التقاضي العماني، خاصة فيما يتعلق باختصاصات الدوائر وتشكيلها، والمواعيد المقررة للفصل في الدعاوى. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم الرجوع إلى البحوث والدراسات والكتب والمجلات السابقة، وتحليل النصوص والقواعد في القوانين ذات الصلة. وقد خلص البحث إلى عدة نتائج، أهمها: أن الشريعة الإسلامية تشجع على استثمار الأموال وتجنب اكتنازها، وأن أدوات الاستثمار في الإسلام متنوعة وتشمل قطاعات مختلفة. كما أن المشرع العماني أولى الاستثمار عناية خاصة، ووفر له الحماية اللازمة من خلال قانون استثمار رأس المال الأجنبي الصادر عام ٢٠١٩، والذي تضمن نصوصًا واضحة لتنظيم أحكام الاستثمار الأجنبي وحمايته، ومن مظاهر هذه الحماية إسباغ صفة الاستعجال على قضايا المشروعات الاستثمارية أمام المحاكم العمانية، وحظر مصادرة أي مشروع استثماري إلا بحكم قضائي، وغيرها من وسائل الحماية. يساهم هذا البحث في إثراء المكتبة العلمية والقانونية بمعلومات مهمة حول الاستثمار في الشريعة الإسلامية والحماية القانونية له في سلطنة عمان، مما يفيد الباحثين والمختصين والطلبة في هذا المجال. كما يساعد في تسليط الضوء على جوانب مهمة في المنظومة التشريعية العمانية المتعلقة بالاستثمار، بما يعزز جهود السلطنة في جذب الاستثمارات الأجنبية وتوفير بيئة استثمارية جاذبة ومشجعة وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية.

الكلمات المفتاحية

الاستثمار في الإسلام، الحماية القانونية للاستثمار، قانون استثمار رأس المال الأجنبي العماني، بيئة استثمارية جاذبة

ABSTRACT

Investment holds a significant place in Islam, being a vital area that integrates Sharia principles with economic objectives. Legislative protection for investment under Islamic Sharia is a fundamental topic that contributes to enhancing the Islamic economy and attracting both local and foreign investments. This protection aims to bolster investor confidence and ensure sustainable economic growth. The importance of this research lies in its focus on a critical contemporary issue: the necessity of legal protection for investments, particularly Islamic ones, in host countries. The study aims to elucidate the importance of investment in Islamic Sharia, analyze the legal protection available under Omani law, and highlight key aspects of the Omani Law on Simplification of Litigation

Article History
Received: December 25, 2023
Revised: June 19, 2024
Accepted: June 20, 2024
Published: June 30, 2024

✉ Contact
Saleh Said Dhiyab Al Hosni (Corresponding Author)
p116630@siswa.ukm.edu.my

Citation
Saleh Said Dhiyab Al Hosni, Wan Zulkifli Bin Wan Hassan, Muhammad Nazir Alias. 2024. أهمية الاستثمار في الشريعة الإسلامية والحماية القانونية المقررة له في القانون العماني: دراسة تحليلية. *Journal of Contemporary Islamic Law*. 9(1): 70-81.

Copyright
© 2024 by the author(s)

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-Non-Commercial 4.0 International License. (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

Procedures, especially regarding the competencies and formation of courts and the deadlines set for adjudicating cases. The research employs a descriptive-analytical methodology, referencing previous research, studies, books, and journals, and analyzing relevant legal texts and rules. The study concludes with several key findings, including that Islamic Sharia encourages the investment of funds and discourages hoarding. Investment tools in Islam are diverse and encompass various sectors. Furthermore, the Omani legislator has given special attention to investment, providing necessary protections through the Foreign Capital Investment Law of 2019, which includes clear provisions for regulating and protecting foreign investments. Notable protective measures include granting urgency to investment project cases in Omani courts and prohibiting the confiscation of any investment project except by judicial ruling. This research enriches the scientific and legal literature with essential information about investment in Islamic Sharia and its legal protection in the Sultanate of Oman, benefiting researchers, specialists, and students in this field. It also sheds light on crucial aspects of the Omani legislative system related to investment, thereby supporting the Sultanate's efforts to attract foreign investments and provide an attractive and encouraging investment environment in accordance with Islamic Sharia principles.
Keywords: Investment

KEYWORDS

Investment in Islam, legal protection for investment, Omani Foreign Capital Investment Law, attractive investment environment

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، الذي خلق فسوى وقدر فهدى وعلمنا مالم نعلم، وهو الذي أستعمرنا في الحياة الدنيا، فقال تعالى (هو أنشأكم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا) ٦١ هود، والصلاة والسلام على خاتم النبيين سيدنا محمد وعلى أله وصحبه أجمعين.

أما بعد،

فإن الاستثمار يعد من أحد أهم الأنشطة التي أهتمت بها الشريعة الاسلامية وتهتم بها كافة الدول في هذا العصر ، نظرا لما يحققه من نتائج مهمة في عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي؛ حيث يعد من العوامل المهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويحقق منافع مهمة للدول المتلقية له، سيما فيما يتعلق بتوفير العملات ورؤوس الأموال الأجنبية، والحصول على التقنية الحديثة والمطورة لبعض أنواع الصناعات، والإسهام في تنمية الملكية الوطنية ورفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي، وفتح أسواق جديدة للتصدير، إضافة الى تذكية المنافسة بين الشركات المحلية والأجنبية، وما يصاحب هذا التنافس من منافع عديدة، تتمثل في خفض الاحتكار وتحفيز الشركات على تحسين نوعية الخدمات والمنتجات، إضافة إلى ما توفره من فرص عمل للمواطنين، وما الى غير ذلك من المنافع.

فمما لا شك فيه إن الشريعة الإسلامية تعتبر نظامًا شاملاً يعالج جميع جوانب الحياة، بما في ذلك الجوانب الاقتصادية والاستثمارية، حيث إنها اهتمت بالاستثمار وأفردت له احكامه الخاصة، وحثت على ضرورة التوسع في كسب الأموال بالطريقة الحلال وعدم الاتكال على مصدر معين، وذلك لأن المال الحلال هو الذي يساعد المجتمع المسلم على التقدم بكافة انواعه ومن ثم قيادة الأمة جميعا دون الخضوع والتذلل للدول الاستعمارية وغير المسلمة. كما يشجع الإسلام على استثمار الأموال وتوسيع موارد الأمة، حيث يعتبر الاستثمار مطلبًا شرعيًا على الحاكم لحماية أموال الأمة، وتفتح الشريعة الإسلامية مساحات واسعة للاستثمار، مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

وحماية الاستثمار في الإسلام هو من العناصر الأساسية التي تساهم في تعزيز الثقة بين المستثمرين وضمان استدامة النمو الاقتصادي، من خلال الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وتوفير بيئة تنظيمية ملائمة، بحيث يمكن جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

ولكن حجم الاستثمار في أي دولة مرهون بما تقدمه هذه الدولة من مزايا وحوافز تشجيعية للمستثمر الأجنبي إضافة الى ما تقدمه من

ضمانات كافية وفعالة لحمايته من الصعوبات التي قد يتعرض لها أثناء استثماره فيها.

ويجب أن يصدر القانون مراعيا للبيئة الاقتصادية التي ينظمها، لأن صدوره دون إدراك هذه البيئة يفرغه من مضمونه، ويجرده من وظيفته المتمثلة في وضع قواعد قانونية مجردة تنظم العلاقات بين الأفراد أو بينهم وبين الدولة، وذلك بسن قواعد وضوابط تحكم تلك العلاقات وتضع أطرا قانونية يتعين العمل في نطاقها، فضلا عن تحديد طرق مناسبة لحل المنازعات الناجمة عن العلاقات والمعاملات الاقتصادية.

وإدراكاً من لدن حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق لأهمية التطوير والتغيير، فقد أكد بتاريخ ٢٣/ ٠٢/ ٢٠٢٠ في أول خطاب له منذ توليه مقاليد الحكم على ذلك بقوله " إننا عازمون على اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة وتحديث التشريعات والقوانين وآليات وبرامج العمل وإعلاء قيمته ومبادئه وتبسيط الإجراءات، وحوكمة الأداء والنزاهة والمسائلة والمحاسبة لضمان الموائمة الكاملة والانسجام التام مع متطلبات رؤيتنا وأهدافها " .

ولا شك أن متطلبات التنمية الاقتصادية ترتبط بتوفير الأمن والاستقرار وبقضاء مستقل يحمي حقوق المستثمرين بمناسبة معاملاتهم الاقتصادية، سواء فيما بينهم أو في تعاملهم مع الدولة مما يحقق الطمأنينة بينهم ويشجعهم على القيام بمزيد من الأنشطة الاستثمارية، إذ من المعلوم أن رأسمال الأجنبي هو مال حذر إذا ما أحس بالخوف على مصالحه يهرب إلى ملاذ آمن؛ لذا كان للتركيز على أهمية القضاء في تحقيق التنمية ما يبرره.

وقد أصبحت معظم الدول تتسابق من أجل جذب الاستثمارات، لما ترتبه من آثار إيجابية في القدرة الاقتصادية للدول المضيفة، وذلك بخلق بيئة استثمارية مشجعة، من خلال توفير ضمانات كفيلة بتحقيق الأمان للمستثمر، وتحقيق التوازن بين أطراف الاستثمار.

ونظرا لهذه الأهمية للاستثمار ، فإن المشرع العماني أولاه عناية خاصة من خلال إصدار قانون استثمار رأس المال الأجنبي رقم ٢٠١٩/٥٠ ولائحته التنفيذية ، والذي نظم من خلاله أحكام الاستثمار بنصوص واضحة تضمنها القانون ، وأكد على ضرورة حوكمة الاستثمار الأجنبي ووضع معايير للتفرقة بين المستثمر الجاد ومن يحمل قيمة مضافة عن غيره، وجذب الاستثمار المباشر لتحفيز النمو الاقتصادي وإيجاد فرص عمل منتجة وتوسيع الإنتاج المحلي في مختلف المجالات وتعزيز القدرة التصديرية، والاستفادة من التجارب الإقليمية والعالمية في كيفية الحد من التأثير السلبي للاستثمار الأجنبي، وتوجيه الاستثمار الأجنبي نحو المشاريع الكبرى في عدة قطاعات واعدة، كما أن هذا التنظيم التشريعي للاستثمار جاء متفقا مع رؤية سلطنة عمان وما تهدف إليه من تحقيق التنمية الاقتصادية وتلبية متطلبات المجتمع.

وحماية وتشجيعا للاستثمار فقد أقر المشرع العماني بعض الحوافز التي تساعد على جذب بعض الاستثمارات الأجنبية والتي من ضمنها، ضرورة إنشاء هيئة عامة لترويج الاستثمار في السلطنة، حيث أصدر المشرع العماني مرسوم سلطاني رقم ٣٥ لسنة ٢٠١٢ بإنشاء الهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات؛ وذلك بهدف النهوض بالاقتصاد الوطني من خلال جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية اللازمة لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإلى تنمية الصادرات من المنتجات العمانية لتحسين الميزان التجاري للسلطنة.

وإدراكا من المشرع العماني للطبيعة الخاصة للمنازعات الاستثمارية، وأن متطلبات التنمية الاقتصادية، ترتبط بتوفير الأمن والأمان والاستقرار، وبقضاء مستقل يحمي حقوق المستثمرين بمناسبة معاملاتهم الاقتصادية، ولقد اثبتت الدراسات الاقتصادية مدى تأثر الأداء الاقتصادي بالسلطة القضائية في الدولة، وبأن هذه الأخيرة تأتي في مقدمة المؤسسات التي يمكنها التأثير على الأداء الاقتصادي، وذلك بأن تكون عائدات الاقتصاد مضمونة عندما تكون رؤوس الأموال المستثمرة في مأمن الحماية القضائية ،ولذلك عمد المشرع العماني إلى توفير الحماية القضائية الإجرائية لهذا النوع من المنازعات، فأصدر القانون رقم ١٢٥ لسنة ٢٠٢٠ بشأن تبسيط إجراءات التقاضي في بعض المنازعات، ومنها منازعات استثمار رأس المال الأجنبي.

ولا يكفي أن تحدد الدولة القواعد التي تعامل الاستثمارات المحلية والأجنبية على أساسها، بل يجب أن يطمئن المستثمرون إلى وجود وسائل عادلة لتسوية ما قد ينشأ بينهم وبين الدولة التي يستثمرون فيها من خلافات، ويتطلب هذا ثقة عامة في النظام القضائي، وتوافر هيئة قضائية مختصة بالحكم في منازعات الاستثمار، ولو كان المدعى عليه هو الدولة نفسها، وهذا يقتضي أن تخصص الدولة نوع معين من المحاكم للنظر في هذه المنازعات نظرا لما لها من طبيعة خاصة.

مما سبق يتبين بأن القانون يرتبط بالاقتصاد بعلاقة وثيقة، باعتبار القانون مؤثر في الاقتصاد ومتأثر به، ومن ثم يجب أن يصدر مراعيا للبيئة الاقتصادية التي ينظمها، باعتباره الأداة الأولى لإدارة شؤون

الحياة على اختلاف طبقاتها ومجالاتها، ولذا ينبغي أن يواكب التطوير والتغيير الذي يحدث في مختلف مجالات الحياة.

حيث إنه أصبح من الضروري جدا وجود حماية قانونية لأي استثمارات أجنبية في أي دولة، فالتركيز على دولة القانون، وما يترتب على ذلك من احترام كامل لحقوق وواجبات المستثمر، ووضوح المراكز القانونية، وخضوع الجميع للقانون واستبعاد الاستثناءات له أهمية بالغة في جذب الاستثمارات الأجنبية. كما أن مرونة وسرعة إجراءات التقاضي بكافة أشكاله وفروعه له دور بالغ وفعال في جذب الاستثمارات إلى البلد، حيث يبث الطمأنينة والثقة في نفس المستثمر الأجنبي والذي سوف يشجع بدوره الآخرين من رجال الأعمال الأجانب على الاستثمار في السلطنة مستقبلا، مما يساعد على تحريك عجلة التنمية الاقتصادية وزيادة سرعة نموها، وعلى نقيض ذلك فان اجراءات التقاضي الصعبة والمعقدة تنفر المستثمرين ولا تدعم الاستثمار وتأخر التنمية، وبالتالي في هذا البحث سيتم دراسة القوانين العمانية الخاصة بالاستثمار للوقوف على مدى توفر الحماية القانونية للاستثمار الأجنبي في القانون العماني من عدمه وماهي نقاط الضعف وكيف يمكن تطويرها من أجل جذب المزيد من الاستثمارات الى السلطنة وتوفير الحماية اللازمة لها.

تكمن أهمية هذا البحث في معالجته لمسألة مهمة جدا في هذا العصر ، تتعلق بالواقع القضائي، ألا وهي ضرورة وجود حماية قانونية للاستثمارات الأجنبية، من أجل تشجيع المستثمرين على الدخول للبلد والاستثمار فيها، وبالتالي تحقيق الأهداف المرجوة منه، ولكون الاستثمار الأجنبي هو أحد الركائز الأساسية لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سلطنة عمان، فإن هذا البحث يسعى لبيان مدى أهمية الاستثمار في الشريعة الإسلامية، ومدى توفر الحماية القانونية له في القانون العماني من عدمه، وماهي نقاط الضعف وكيف يمكن معالجتها من أجل جذب المزيد من الاستثمارات وتحقيق التنمية المستدامة في السلطنة والرقي بها الى مصاف الدول الاقتصادية الكبرى، إضافة الى تلخيص بعض النقاط الهامة في قانون تبسيط إجراءات التقاضي العماني الحالي ، خاصة فيما يتعلق باختصاصات الدوائر وتشكيلها، والمواعيد المقررة للفصل في الدعوى وغيرها من الملاحظات التي تتعلق بالقانون.

منهج البحث

يتبع هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال رصد وجمع بعض النصوص القانونية ذات الصلة بموضوع حماية الاستثمار الأجنبي المتوافق مع الشريعة الإسلامية في القانون العماني، وعرضها وصفياً، ثم تحليل هذه النصوص بشكل منهجي للوقوف على مدى كفاية الحماية القانونية المقررة ومواطن القصور أو الثغرات إن وجدت.

وسيتمثل الجانب الوصفي في عرض موجز للنصوص ذات العلاقة في قانون استثمار رأس المال الأجنبي ولائحته التنفيذية وقانون تبسيط إجراءات التقاضي وغيرها من القوانين ذات الصلة.

أما الجانب التحليلي فسيتمثل في تحليل مضمون تلك النصوص بغرض الوقوف على مواطن القوة والضعف فيها من حيث توفير الحماية القانونية اللازمة للاستثمارات الأجنبية.

وبهذا يمكن الخروج بنتائج أكثر شمولية حول مدى كفاية الحماية القانونية للاستثمار في سلطنة عمان، وسبل تعزيزها مستقبلاً.

الدراسات السابقة

توجد عدة الدراسات المتعلقة بالموضوع ومن بينها بحث أحمد بن ماجد بن ناصر الخالدي (٢٠٢٢) الذي ركز في التعرف على تجليات حماية القضاء العماني للاستثمار الأجنبي ومحدوديته. ولإبراز هذه التجليات الخاصة، فقد قسم البحث إلى مطالب أولها تجليات حماية الاستثمار الأجنبي وثانيها محدودية دور القضاء في حماية الاستثمار بسلطنة عمان. وذكر من التحديات التي تعترض القضاء لحماية الاستثمار الأجنبي هو عدم ثقة المستثمر الأجنبي في الخضوع للعدالة الوطنية، وذلك لأن المستثمر لديه فكرة سلبية مسبقة بأن القانون العماني والقضاء الوطني قد لا ينصفه، وهذا فكر خاطئ قد تكون وفقا لعوامل داخلية وخارجية مسبقة، والواقع غير ذلك.

وبحث للدكتور موسى بن سالم العزري (٢٠١٩)، الذي ركز فيه على بيان الضمانات والتحديات القانونية للاستثمار الأجنبي في سلطنة عمان. وقد قسم الباحث بحثه إلى مقدمة وستة فصول، حيث خلص الى ان السلطنة وقعت العديد من الاتفاقيات الثنائية وكذلك متعددة الأطراف والتي تركز كليا او جزئيا على الاستثمار الأجنبي ومن أهمها اتفاقية منظمة الصحة العالمية، وكذلك توصل الى ان وتيرة جذب الاستثمار لا تزال بطيئة جدا مقارنة مع جيرانها الاقليمين.

وأيضا بحث الدكتور محمد عوض فرج (٢٠٢٣) بعنوان آليات التوازن بين المصلحة العامة وحقوق المستثمرين الأجانب في ضوء قانون استثمار رأس المال الأجنبي العماني. وهو دراسة تحليلية مقارنة في ضوء رؤية عمان الاقتصادية ٢٠٤٠. حيث بين فيه آليات التنظيم التشريعي لحقوق المستثمرين الأجانب، ومدى كفايتها لجذب الاستثمارات الأجنبية وضمان استمرارها، وتوصل الباحث الى أهمية

إقامة التوازن بين الاستثمارات الأجنبية وبين الإجراءات التنظيمية المقررة للمصلحة العامة، دون أن تنال هذه الحقوق من سيادة الدولة على أراضيها في اتخاذ ما تراه من إجراءات تنظيمية تحقق المصلحة العامة ودون المساس بحقوق المستثمرين الأجانب، وكذلك فان للقضاء دور مهم في جذب الاستثمارات الأجنبية.

إضافة الى دراسات أخرى لم يتم ذكرها من أجل الاختصار وعدم الاطالة على القارئ الكريم.

نتائج البحث

شجع الإسلام على استثمار الأموال وتجنب اكتنازها، حيث يُعد المال المحرك الأساسي للاقتصاد، فهو يهدف إلى حفظ المال من البَخس وتوسيعه، مما يساهم في توسيع مجال تداول الأموال بين الأفراد. ويعتبر الاستثمار من أهم طرق تحقيق الثروة في الإسلام، حيث يسهم في قوة المجتمعات وزيادة مواردها ومشاريعها التنموية، وذلك لأنه إلى تحقيق التنمية الشاملة في شتى المجالات، مما يوفر الاستقرار والرفاهية لجميع أفراد المجتمع.

وتلعب المؤشرات الشرعية دورًا مهمًا في تعزيز الاستثمار المستدام المتوافق مع الشريعة الإسلامية، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، كما تساهم هذه المؤشرات في دعم الأسواق المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وتبادل الخبرات والمعرفة حول مختلف جوانب الاستثمار الإسلامي.

وتتعدد أدوات الاستثمار في الشريعة الإسلامية، فهي تشمل الأوراق المالية، والعقارات، والسلع، والمشروعات الاقتصادية، كما تتنوع قطاعات الاستثمار بين الزراعة، والصناعة، والتجارة، والسياحة، والمصارف، والإعلام وغيرها من القطاعات.

كما يعد الاستثمار بشكل عام جزءا مهما من الاقتصاد الذي كان سببا في تقدم ورقي المجتمعات، ومازال السبيل أمام المجتمعات النامية رحبا للاهتمام بالاستثمار والتوسع في مجالاته حتى تستطيع اللحاق بركب التقدم والرقي (الطعان ٢٠٠٦).

ولقد حظي مفهوم الاستثمار الأجنبي- بشقيه المباشر وغير المباشر- باهتمام خاص وكبير خصوصا في العقدين الأخيرين، وذلك لما يوفره من مزايا ومنافع اقتصادية كبيرة، سواء بالنسبة للدول المستثمرة والدول المضيفة للاستثمار الأجنبي على حد سواء (أحمد وخضير ٢٠١٠).

ويؤدي الاستثمار الأجنبي دورا كبيرا ومتطورا في تفعيل التجارة العالمية والتنمية الاقتصادية؛ إذ يوفر للمؤسسات التجارية أسواقا جديدة لتصريف منتجاتها بتسهيلات إنتاجية وبكلفة منخفضة وتكنولوجيا جديدة عن طريق التمويل للمنتجات والمهارات اللازمة لتفعيل الاقتصاد وسد الفجوة بين مستويات الادخار والاستثمار المحلي ويمكن للدولة المضيفة أن توفر للمستثمر الأجنبي الموارد لتدعيم تقنياته الحديثة ورأس المال ومناهج العمل فضلا عن التقنيات المؤسساتية ومهارات الإدارة والمزايا الأخرى، ومثل هذا الأمر يمكن أن يقدم دافعا قويا للتطوير الاقتصادي (إبراهيم ٢٠٠٩).

ولقد توسع مفهوم الاستثمار الأجنبي مؤخرا، ولاسيما في العقدين الأخيرين ذلك أن الاستفادة الدائمة لقدرة الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار خارج الوطن الأم مثل الاكتتاب المباشر من شركة أجنبية أو بناء المصانع أو الاستثمار المجازف في الأسواق المالية أو بناء التحالفات الاستراتيجية مع الشركات المحلية تخلق فرصا متعددة للدول من أجل الاستفادة من الاستثمار الأجنبي (احمد وخضير ٢٠١٠).

وقد جاء الاستثمار الأجنبي في العقد الأخير ليلعب دورا رئيسا في التجارة العالمية بالإضافة إلى التغيرات الحاصلة في أسواق رأس المال والتي عمقت من التغيرات التي حدثت في حجم ومدى وأساليب الاستثمار الأجنبي (الجمال ٢٠١٧).

تعريف الاستثمار

عرف الاستثمار في الشريعة الإسلامية بأنه توظيف المال في مشاريع وأعمال تهدف إلى تحقيق الربح، بشرط أن تكون هذه المشاريع متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ولقد تعددت محاولات تعريف الاستثمار من قبل الفقهاء ورجال الاقتصاد، واختلفت مفاهيمه من نظام إلى آخر، فلكل نظام مفاهيمه وخصائصه ورؤياه الخاصة في التنمية الاقتصادية الشاملة، ذلك أن الاستثمار يحقق الرفاهية الاقتصادية ويدفع بعجلة النمو إلى المزيد من التطور وفقا لضوابط معينة. ويتحدد مفهوم الاستثمار من خلال بعض التعاريف وكذا بعض الضوابط والمجالات التي يمكننا من خلالها تعريف الاستثمار في جانبه اللغوي والاصطلاحي، على النحو الآتي:

أ- الاستثمار لغة: الاستثمار مصدر للفعل استثمر، الاستثمار مشتق من الثمر. والاستثمار هو استخدام المال أو تشغيله بقصد تحقيق ثمرة هذا الاستخدام، فيكثر المال وينمو على مدى الزمن (ساهل ١٩٩٦). كما عرف بأنه هو الثَمر حمل الشجر، والجمع ثمار، وثمر الشجر، وأثمر الشجر؛ أي صار فيه الثمر، وبابه طلع، والاستثمار أي طلب الثمر، وفي المال

طلب الثمر من أصل المال، قياسًا على طلب الثمر من الشجر. يقول الله تعالى ﴿كُلُوا مِن ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١].وعليه الاستثمار لغة يراد به طلب النمو، وأما استثمار المال لغة فيراد به طلب ثمر المال الذي هو نماؤه ونتاجه.

ب- الاستثمار اصطلاحا: الاستثمار هو ذلك النشاط الإنساني الهادف الذي يعمل على مضاعفة الخيرات المادية والمعنوية عن طريق توظيف الأموال في المشاريع الإنتاجية التي تراعي أولويات المجتمع في إطار قيم وأخلاقيات الأمة (ساهل ١٩٩٦)

وقد عرف قانون استثمار رأس المال الأجنبي رقم ٢٠١٩/٥٠ الاستثمار الأجنبي في المادة الأولى منه بأنه "استخدام رأس المال الأجنبي المباشر المستثمر لإنشاء مشروع استثماري، أو توسيعه، أو تطويره، أو تمويله أو إدارته أو تملكه"

أنواع الاستثمار الأجنبي

هناك نوعين من الاستثمار الأجنبي وهما: **الاستثمار الأجنبي المباشر،** حيث ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو لكل المشروع الاستثماري، فضلا عن قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع ورقابته مع المستثمر الوطني، في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته على إدارته وتنظيمه في حالة ملكيته المطلقة للمشروع. وتسعى الدول النامية إلى اجتذاب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك للعديد من المزايا التي تترتب عليها، من تحويل للأموال ونقلا للتكنولوجيا والخبرات الفنية وغيرها (بلقاسم ٢٠٠٦).

ويقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر: انتقال رؤوس الأموال وأسلوب الإدارة الحديثة والتكنولوجيا من قبل شخص طبيعي أو معنوي إلى البلد المضيف للاستثمار.

ومن أمثلة هذا النوع من الاستثمار، هو الاستثمار في مختلف المجالات النفطية، والتي تعمل على استخراج النفط وتحويله لصناعات أخرى، وكذلك المجالات التصنيعية الأخرى مثل تصنيع السيارات والمواد الطبية والغذائية وغيرها من الصناعات الأخرى.

وقد أظهرت وثيقة الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٢١- ٢٠٢٥)- الخطة التنفيذية الأولى للرؤية- أن الرصيد القائم- التراكمي- للاستثمار الأجنبي المباشر في السلطنة بلغ ١٤,٦ مليار ريال عُماني في نهاية ٢٠١٩، وبنسبة زيادة وصلت إلى ١٤,٩٪ مقارنة بعام ٢٠١٨.

والأخر هو **الاستثمار الأجنبي غير المباشر،** حيث عرفت الاستثمارات الاجنبية غير المباشرة بأنها " تلك المشاركة في توظيفات استثمارية خارجية من دون أن يكون للمستثمر الحق في إدارة موجودات الشركة المستثمر فيها، ودون ان يكون للمستثمر حق الرقابة والسير في إدارة ذلك المشروع" (الجميل ٢٠٠٢).

ومن الأمثلة على الاستثمار غير المباشر شراء السندات والأسهم وشهادات الإيداع المصرفية الدولية وشراء سندات الدين العام والخاص، وشراء القيم المنقولة والإيداع في المصارف المحلية، وشراء الذهب، والمعادن النفيسة، وغيرها. ويطلق عليه أيضا الاستثمار الأجنبي المحفظي.

أهمية الاستثمار في الشريعة الاسلامية

يعتبر الاستثمار من المواضيع الحيوية المهمة في الإسلام، حيث يشجع الدين الإسلامي على استثمار الأموال وتجنب اكتنازها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وذلك لأن الاستثمار الإسلامي يستهدف التنمية بأبعادها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية، حيث يعتبر تنمية المال وتكثيره ضرورة شرعية وفقًا لفقهاء المسلمين، كما تسعى الدول النامية، وخاصة الإسلامية منها، إلى تهيئة الأوضاع الحقيقية والصحيحة من نظم وقوانين لاجتذاب الاستثمار الأجنبي، وخاصة الإسلامي، وقد أستدل العلماء ببعض آيات القرآن الكريم على مشروعية العمل واستثمار الأموال وعدم تركها جامدة.

قال تعالى:

﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾. (الجمعة ١٠)

الآية الكريمة السابقة تدل على مشروعية العمل الذي يكون من خلاله تحريك للاقتصاد من حيث استثمار المال وتحريكه وتشغيله في شتى أنواع التجارة الحلال، وابتغاء فضل الله في ذلك. حيث يشجع الإسلام على استثمار الأموال وتوسيع موارد الأمة، كما أن الاستثمار يعتبر مطلبًا شرعيًا على الحاكم لحماية أموال الأمة، حيث تفتح الشريعة الإسلامية مساحات واسعة للاستثمار، مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويعتبر الاستثمار من أهم طرق تحقيق الثروة في الإسلام، حيث يسهم في قوة المجتمعات وزيادة مواردها ومشاريعها التنموية، كما يهدف الاستثمار إلى تحقيق التنمية الشاملة في شتى المجالات، مما يوفر الاستقرار والرفاهية لجميع أفراد المجتمع.

ويدخل الاستثمار ضمن مبدأ عمارة الأرض التي حث عليها الإسلام، حيث يشجع على استثمار الموارد الطبيعية والبشرية لتحقيق التنمية المستدامة.

الحماية القانونية المقررة للاستثمار في القوانين العمانية

تعد الحماية التشريعية للاستثمار في الشريعة الإسلامية عنصرًا أساسيًا في تعزيز الثقة بين المستثمرين وضمان استدامة النمو الاقتصادي، من خلال الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وتوفير بيئة تنظيمية ملائمة، بحيث يمكن جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

وذلك لأن الاستثمار يستهدف التنمية بأبعادها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية، حيث يعتبر تنمية المال وتكثيره ضرورة شرعية وفقًا لفقهاء المسلمين، حيث تسعى الدول النامية، وخاصة الإسلامية منها، إلى تهيئة الأوضاع الحقيقية والصحيحة من نظم وقوانين لاجتذاب الاستثمار الأجنبي، وخاصة الإسلامي منه.

وقد أولى المشرع العماني الاستثمار عناية خاصة، باعتباره من الأدوات المهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ونظم أحكام الاستثمار الأجنبي بنصوص واضحة تضمنها قانون الاستثمار.

وقد جاء هذا التنظيم التشريعي للاستثمار متفقا مع رؤية سلطنة عمان وما تهدف إليه من تحقيق التنمية الاقتصادية وتلبية متطلبات المجتمع، ولذا سوف نستعرض أولا آليات حماية الاستثمار وتشجيعه في قانون استثمار رأس المال الأجنبي، ويليها الحوافز التي أقرها المشرع لجذب الاستثمارات الأجنبية ومن ثم أولويات رؤية عمان (٢٠٤٠) في المجال القانوني فيما يخص الاستثمار وأخيرا آليات الحماية القضائية الإجرائية لمنازعات الاستثمار في قانون تبسيط إجراءات التقاضي العماني.

آليات حماية الاستثمار وتشجيعه في قانون استثمار رأس المال الأجنبي

تعتبر الحماية التشريعية للاستثمار في الشريعة الإسلامية من المواضيع الحيوية التي تساهم في تعزيز الاقتصاد وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية. وتهدف هذه الحماية إلى ضمان وجود قوانين ونظم لحماية المستثمر واستثماراته، مما يعزز الثقة بين المستثمرين ويضمن استدامة النمو الاقتصادي.

وقد لوحظ اهتمام المشرع العماني باستثمار رأس المال الأجنبي، إيمانا بما له من دور في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تدرج التنظيم التشريعي على عدة مراحل، حيث صدر اول قانون لاستثمار رأس المال الأجنبي في الشهر الثالث من العام ١٩٧٢ ، ثم تلاه بعد ذلك صدور قانون الحرف الأجنبية واستثمار رأس المال الأجنبي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم٤/ ١٩٧٤ والذي ألغى القانون الأول وحل محله، وبعد ذلك صدر قانون استثمار رأس المال الأجنبي بالمرسوم السلطاني ١٠٢/ ١٩٩٤ والذي ألغى القانون الثاني وحل محله ، ولكن أيضا هذا الأخير كانت هناك عيوب أخرى له ، والذي عالجها المشرع بإصدار قانون استثمار رأس المال الأجنبي الأخير الصادر بالمرسوم السلطاني رقم٥٠/ ٢٠١٩(الجريدة الرسمية ١٣٠٠) ، ولائحته التنفيذية متضمنا آليات تشريعية لتشجيع هذا النوع من الاستثمار، ومقررا وسائل حمايته.

وقد عرف المشرع الاستثمار الأجنبي بأنه "استخدام رأس المال الأجنبي المباشر المستثمر لإنشاء مشروع استثماري، أو توسيعه، أو تطويره أو تمويله أو إدارته أو تملكه".

وأوجب القانون في المادة السادسة منه بأن تجرى الاستثمارات الأجنبية بواسطة مؤسسة أو شركة في أحد الأنشطة المسموح بها من خلال تملك رأس المال الأجنبي المستثمر بالكامل أو المساهمة فيه، على أن يصدر بذلك ترخيص من مركز خدمات الاستثمار في وزارة التجارة والصناعة (قانون الاستثمار ٥٠ المادة ٦).

وقد تكفل القانون بالحماية التشريعية والقضائية المحفزة للاستثمارات ، ومن مظاهر هذه الحماية:

أ. أجازت المادة (١٧) منه إسباغ صفة الاستعجال على قضايا المشروعات الاستثمارية، عند نظرها أمام المحاكم العمانية، وهو ما يعكس إدراك المشرع العماني للطبيعة الاقتصادية والقضائية لهذا النوع من القضايا والتي لا تحتمل تأخير الفصل فيها، بما يؤدي إليه ذلك من أضرار للمستثمر.

ب. كما أن المادة (١٨) من القانون اشارت الى منح المشروع الاستثماري جميع المزايا والحوافز والضمانات التي يتمتع بها المشروع الوطني، كما يجوز بقرار من مجلس الوزراء منح مجموعة مزايا إضافية لمشاريع الاستثمار الأجنبي التي تؤسس في المناطق الأقل نموا في السلطنة. ويجوز تقرير معاملة تفضيلية للمستثمر الأجنبي تطبيقا لمبدأ المعاملة بالمثل.

ج. وحظر القانون المشار اليه في المادة (٢٣) منه مصادرة أي مشروع استثماري إلا بحكم قضائي، ولا الحجز على أمواله أو تجميدها أو التحفظ أو فرض الحراسة عليها إلا بحكم قضائي.

د. كما حظر في المادة (٢٤) منه نزع ملكية المشروع الاستثماري إلا للمنفعة العامة طبقا للقانون، ومقابل تعويض عادل يقدر وقت نزع الملكية، ووجوب دفع التعويض المستحق دون تأخير.

ه. ونص في المادة (٢٤) بعدم جواز إنهاء عقدي الانتفاع أو الإيجار في حالة تخصيص الأراضي والعقارات إلا وفقا للحالات المقررة قانونا، أو بحكم قضائي.

و. وكما أن القانون حظر إلغاء الموافقة أو الترخيص أو التصريح الصادر للمشروع الاستثماري إلا بقرار مسبب، ووفقا لضمانات واضحة حددتها المادة (٢٥) منه.

ز. أما المادة (٢٦) من القانون أعطت الحق للمستثمر الأجنبي في حرية القيام بجميع التحويلات الخاصة بالمشروع الاستثماري من وإلى خارج السلطنة وفقا للقواعد المقررة في ذات المادة من القانون.

ح. وقد منح القانون وفقا للأحوال المقررة بالمادة (٢٧) منه المستثمر الأجنبي حق نقل ملكية المشروع الاستثماري كليا أو جزئيا إلى مستثمر أجنبي آخر، أو عماني، أو التنازل عنه لشريكه.

ط. إضافة الى المادة (١٧) من ذات القانون أجازت للمستثمر تسوية المنازعات الناشئة المتعلقة بالمشروعات الاستثمارية عن طريق التحكيم.

الحوافز التي أقرها المشرع العماني لجذب الاستثمارات

كما أن المشرع العماني أقر بعض الحوافز لجذب بعض الاستثمارات والتي من ضمنها، ضرورة إنشاء هيئة عامة لترويج الاستثمار في السلطنة، حيث أصدر المشرع العماني مرسوم سلطاني رقم ٣٥ لسنة ٢٠١٢ بإنشاء الهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات؛ وذلك بهدف النهوض بالاقتصاد الوطني من خلال جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية اللازمة لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإلى تنمية الصادرات من المنتجات العمانية لتحسين الميزان التجاري للسلطنة (نظام الهيئة ٣٥ :المادة ٤).

وقد نص المشرع العماني على حوافز لجذب الاستثمارات، منها تخصيص الأراضي والعقارات للمشروع الاستثماري، ومنحه إعفاءات ضريبية وجمركية، ومعاملة المستثمر الأجنبي معاملة المستثمر الوطني، كما أنشأ مركز لخدمات الاستثمار، بغرض تيسير إجراءات استخراج جميع الموافقات والتصاريح والتراخيص اللازمة للمشروعات الاستثمارية، وذلك على النحو الآتي:

أ. الرقمنة والإدارة الإلكترونية لخدمات الاستثمار، وتهدف الإدارة الإلكترونية إلى تقديم الخدمات الحكومية بطريقة إلكترونية؛ بهدف إمكانية القيام بجميع المراحل اللازمة لإنهاء الإجراءات الإدارية، وذلك من خلال إنشاء مواقع إلكترونية تتيح للمستخدم تلقي جواب على طلبه، للاستفادة من الوسائل الإلكترونية، وفي إطار من الشفافية والوضوح (الباز ٢٠٠٤).

لذلك نص المشرع العماني على إنشاء مركز خدمات الاستثمار بوزارة التجارة والصناعة، وأسند إليه مهمة تسجيل المستثمر الأجنبي، وتيسير إجراءات استخراج جميع الموافقات والتصاريح والتراخيص اللازمة لمشروعه الاستثماري، وذلك من خلال نظام إلكتروني يكون متاحاً عبر شبكة الإنترنت، وربطه بنظام المركز الإلكتروني؛ بغرض تبادل الطلبات والبيانات والمستندات والموافقات والتراخيص الخاصة بالمشروع الاستثماري، وبما يضمن السداد الإلكتروني للرسوم المقررة.

فالنوافذ الإلكترونية الموحدة تعد أداة تواصل بين المستثمرين والحكومات (براحليه ٢٠٢١)، فضلاً عن أن التحول الرقمي في تقديم الخدمات الخاصة بالاستثمار عبر مركز خدمات الاستثمار بطريقة إلكترونية يعد خطوة مهمة في التحول نحو مفاهيم الإدارة الحديثة، وتسريع عملية منح الترخيص الاستثماري؛ مما يؤدي إلى جذب وتوطين الاستثمارات الأجنبية.

ب. مكاتب وشهادات الاعتماد، حيث أراد المشرع العماني في المادة (٧) من قانون استثمار راس المال الأجنبي إزالة العراقيل التي قد تواجه المستثمر الأجنبي حال استخراج التصاريح والتراخيص اللازمة لمشروعه الاستثماري، وذلك بجواز أن يقوم المستثمر الأجنبي أو من ينوب عنه بتقديم طلبات الحصول على الموافقات أو التصاريح أو التراخيص اللازمة لإقامة المشروع الاستثماري إلى أحد مكاتب التصديق المعتمدة من السلطة المختصة؛ وذلك لفحصها ومدى استيفائها للشروط المقررة قانوناً، ويتم إصدار شهادة بذلك من المكاتب على مسئوليتها وتكون صالحة لمدة معينة قيدها المشرع العماني بمدة ستة أشهر، ويجوز للسلطة المختصة الاعتراض على ما ورد بها خلال عشرة أيام من تاريخها تقديمها، على أن يكون ذلك الاعتراض مسبباً.

ويهدف المشرع من ذلك تبسيط الإجراءات في منح التراخيص ومزاولة الأعمال وتقليص الدورة المستندية، والنص على نافذة موحدة يمكن من خلالها إنهاء كافة الإجراءات والتراخيص الخاصة بالمشروع الاستثماري.

ج. إقامة بعض المشروعات الاستراتيجية بموافقة واحدة من رئيس مجلس الوزراء، فقد رأى المشرع العماني أن هناك بعض المشروعات الاستراتيجية التي ينبغي توفير إجراءات استثنائية لها لسهولة جذبها وتوطينها في السلطنة، بحيث تسهم في نقل تقنيات الثورة الصناعية والاستفادة منها، ومن بين هذه الاستثمارات الاستثمار الدائري.

فالاستثمار الدائري هو نظام اقتصادي للتبادل والانتاج يستهدف في جميع مراحله زيادة فعالية استعمال الموارد، وتخفيف التأثير على البيئة، حيث يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال الاقتصاد الأخضر، والاقتصاد الوظيفي بهدف إقامة تنمية صناعية لا تقوم على استنفاد الموارد الطبيعية.

لذلك نص المشرع العماني على أنه يجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على توصية وزير التجارة والصناعة، منح المشروع الاستثماري الذي يؤسس لإقامة مشروعات استراتيجية تسهم في تحقيق التنمية في أنشطة المرافق العامة والبنية الأساسية أو الطاقة الجديدة أو المتجددة أو الطرق أو المواصلات أو الموانئ موافقة واحدة على إقامة المشروع الاستثماري وتشغيله وإدارته، وتكون هذه الموافقة نافذة دون حاجة إلى إجراء آخر(قانون الاستثمار ٥٠:المادة ١٠)، وذلك وفقاً للشروط الآتية(اللائحة التنفيذية : المادة ١٣):

- أن لا تقل تكلفة المشروع عن عشرة ملايين ريال عماني.
- أن يساهم المشروع الاستثماري في نقل المعرفة والتقنية الحديثة، أو أن يستخدم تقنيات الثورة الصناعية الرابعة.
- الالتزام بإسناد ما نسبته ١٠٪ من الأعمال المتعلقة بالمشروع الاستثماري إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الالتزام بألا تقل المنتجات العمانية لأعمال المشروع الاستثماري –إن وجدت– عن ١٠٪.

د. تخصيص الأراضي والعقارات اللازمة للمشروع الاستثماري ، حيث أجاز المشرع العماني في المادة (١٩) من قانون استثمار رأس المال الأجنبي وفي المواد (٢٤و٣٤) من اللائحة التنفيذية له تخصيص الأراضي والعقارات اللازمة للمشروع الاستثماري بطريق الايجار لمدة طويلة، أو بمنح حق الانتفاع بها دون التقيد بأحكام المرسوم السلطاني الخاص بتنظيم الانتفاع بأراضي السلطنة وقانون الأراضي بعد التنسيق مع الجهات المختصة، على أن تقوم الهيئة العامة لترويج الاستثمار بالتنسيق مع الوزرات والجهات المعنية في هذا الشأن، كما تقوم بالتنسيق أيضاً لتوفير الخدمات العامة للمشروع من مياه وكهرباء وغاز وصرف صحي وطرق عامة واتصالات وغيرها.

وقد نظمت اللائحة التنفيذية لقانون استثمار رأس المال الأجنبي ذلك في المواد (٢٤و٣٤)، وحددت مواعيد للبت في الطلبات المقدمة من المستثمرين الأجانب في هذا الشأن خلال مدة لا تتجاوز عشرين يوم عمل من تاريخ تقديمها، ويعد مضي المدة دون البت في الطلب رفضاً له، إلا أنه يتعين تسبيب ذلك الرفض، كما حددت مدة التخصيص والإيجار بشأن الأراضي والعقارات اللازمة للمشروع الاستثماري بمدة خمسين عاماً قابلة للتجديد بموافقة الجهة المختصة.

ه. الإعفاءات الضريبية والجمركية، فقد أجاز المشرع العماني للسلطة المختصة إعفاء بعض المشروعات الاستثمارية من الضرائب والرسوم، وذلك في ضوء أن هناك بعض المشاريع التي يتعين توفير عوامل جذب لها، وذلك بإعفائها من الضرائب والرسوم الجمركية؛ لكونها تتفق مع رؤية عمان ٢٠٤٠، وهي رؤيا ترى أن مستقبل الاقتصاد العماني يتعين أن يكون قائماً على التقنية والابتكار والاستثمار في القطاعات ذات القيمة العالية المضافة، مما يتيح انتاج سلع وخدمات تنافسية تسهم في تنمية الاقتصاد، وتوفير فرص عمل للشباب.

إلا أنه قيد الحصول على الإعفاءات الضريبية والجمركية بشروط على النحو الآتي:

- عدم تعارض هذه الإعفاءات مع قانون الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي.
- ضرورة التشغيل الفعلي للمشروع للحصول على هذه الإعفاءات.
- تسرى هذه الإعفاءات على المشروعات المحددة وفقاً للائحة التنفيذية لقانون استثمار رأس المال الأجنبي، أو المشروعات التي تحددها السلطة المختصة بعد موافقة مجلس الوزراء.
- أن يتم الاستيراد باسم ولصالح المشروع، على أن تكون الآلات، أو الأجهزة أو المعدات أو مدخلات الانتاج أو غير ذلك من المواد المستوردة لازمة لأغراض المشروع ومتفقة مع طبيعته.

ويلاحظ أنه لا يحول الإعفاء الضريبي الصادر للمستثمر الأجنبي من تقديمه الإقرارات الضريبية وفق المواعيد والإجراءات المنصوص عليها.

و. الإعلان عن المشروعات المستوفاة لجميع الموافقات، حيث تقوم السلطة المختصة بالإعلان عن المشروعات الاستثمارية المستوفاة لجميع الموافقات والتصاريح والتراخيص اللازمة وطرحها على المستثمرين الأجانب، على أن يتم سداد رسوم إصدار هذه الموافقات لاحقاً من قبل المستثمر الأجنبي عند تقديم طلب الحصول على الترخيص الاستثماري، وهذا ما تضمنته المادة (١٥) من القانون المشار إليه.

ز. مبدأ المعاملة بالمثل، حيث أقر المشرع العماني في المادة (١٨) من قانون الاستثمار وفي المادة (١٦) من اللائحة التنفيذية له مبدأ المعاملة بالمثل، حيث يتمتع المستثمر الأجنبي بنفس المزايا والحوافز والضمانات التي يتمتع بها المستثمر الوطني، إلا أن ذلك يتطلب تقديم طلب بذلك من المستثمر الأجنبي إلى السلطة المختصة.

ح. حرية القيام بجميع التحويلات الخاصة بالمشروع الاستثماري إلى خارج السلطنة، يقصد بذلك ألا تكون هناك شروط مقيدة تحد من تحويل أصول الاستثمار وعوائده إلى الخارج، بالإضافة إلى تحويل الأموال الناتجة عن التنازل أو تصفية المشروع الاستثماري، أو التعويض الناتج عن نزع الملكية أو قيمة أقساط القروض أو أي مستحقات خارجية خاصة بالمشروع (لوصيف ٢٠١٧).

ويهدف المشرع من ذلك إلى بث الطمأنينة في نفوس المستثمرين الأجانب، وذلك بمنحهم حرية القيام بالتحويلات المالية الخاصة بالمشروع من وإلى خارج السلطنة، لأن المستثمر الأجنبي يهتم بهذا الأمر بقدر اهتمامه بتحقيق الأرباح.

حماية الاستثمار من ضمن أولويات رؤية عمان ٢٠٤٠

وكذلك فقد جاء توجه رؤية عمان ٢٠٤٠ واضحا نحو تحقيق التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيعها وحمايتها تشريعيا وقضائيا، بما ينعكس على تنمية المجتمع العماني وتطوره، ويحقق اقتصادا تنافسيا متنوعا ومتكاملا وقائما على استشراف المستقبل والابتكار وريادة الأعمال. وأهم أولويات الرؤية هو التشريع والقضاء والرقابة، ويهدف التوجه الاستراتيجي لهذه الأولوية إلى وجود منظومة تشريعية تشاركية، ونظام قضائي مستقل متخصص وناجز، ورقابة فاعلة وشفافة، بحيث تكون التشريعات مرنة تصدرها سلطة تشريعية ذات صلاحيات مستقلة، ويعمل على تطبيقها قضاء ناجز ونزيه ومتخصص يوظف تقنيات المستقبل، يجاوره وسائل فاعلة بديلة، في ظل نظام رقابي شامل يحمي المقدرات.

الحماية القضائية الإجرائية في قانون تبسيط إجراءات التقاضي

كما أن المشرع العماني عمد إلى توفير الحماية القضائية الإجرائية لمنازعات الاستثمار فأصدر القانون رقم ١٢٥ / ٢٠٢٠ بشأن تبسيط إجراءات التقاضي في بعض المنازعات، ومنها ما يتعلق بمنازعات استثمار رأس المال الأجنبي.

حيث أن هذا القانون هو من القوانين التي تهدف إلى توفير الوقت والجهد وتختصر الاجراءات الكثيرة في حالة الحاجة الى رفع دعوى أو المضي في إجراءات التقاضي بمختلف أحوالها، لذا فهو من القوانين التي تتماشى مع سياسة الدولة في التيسير والتسهيل على المواطنين وتحقيق العدالة وتغليب مصلحة الفرد والمجتمع.

فقد نص في المادة الثالثة منه على إنشاء دوائر متخصصة للفصل في منازعات الاستثمار الأجنبي، وهي الدوائر الابتدائية والدوائر الاستئنافية. كما أنه أجاز رفع كافة الدعاوى المنصوص عليها في المادة (١) منه والطعن فيها بصحيفة تودع لأمانة سر المحكمة وتقديم كافة المذكرات عن طريق الأنظمة والبرامج الالكترونية المخصصة لذلك.

ولقد نصت المواد (١٥ الى ١٧) من القانون على القواعد التي تنظم تنفيذ الأحكام الصادرة في منازعات الاستثمار والتي من خلالها حرص المشرع على ضرورة تنفيذ الأحكام الصادرة بشأن منازعات الاستثمار بسرعة وبدون أي عرقلة لمصالح المستثمرين.

نقاط الضعف وكيفية معالجتها

كما أن المشرع العماني قد أولى الاستثمار عناية خاصة، ووفر له الحماية اللازمة باعتباره من الأدوات المهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ونظم أحكام الاستثمار الأجنبي بنصوص واضحة، إلا أنه قد أغفل بعض الأمور التي عالجتها بعض القوانين الأخرى، وهي: -

أ. لم يتم النص على المسؤولية المجتمعية للمستثمر الأجنبي ولا على كيفية تنظيمها.

حيث يمكن معالجة هذه النقطة من خلال النص عليها صراحة أثناء التعديل القادم للقانون أو اللائحة وذلك لأهميتها في تحقيق التنمية الاجتماعية.

ب. لم يلزم القانون المستثمرين بضرورة تقديم تقرير حول الجهود المبذولة لمنع الأضرار بالبيئة وسبل تطويرها. حيث يمكن معالجة هذه النقطة من خلال النص عليها صراحة أثناء التعديل القادم للقانون أو اللائحة، وذلك لأهمية الحفاظ على البيئة وتقليل الانبعاثات الضارة بها.

ج. القانون لم يتطرق الى إمكانية تطبيق نظام التقاضي عبر المحاكم الرقمية، حيث يجب وضع خطة لتطبيق نظام متكامل للمحاكم الرقمية في السلطنة وتعديل التشريعات ومنها الإجرائية التي تنظم هذا النوع من التقاضي وكل ما يتعلق به.

د. عدم وجود نص قانوني ينص على التزامات المستثمر الأجنبي إذا أراد أن يستثمر بطريقة الكترونية وانما ترك ذلك للقواعد العامة، حيث يكون معالجة هذا الأمر من خلال النص عليه بشكل واضح.

الخاتمة

يتضح مما سبق أن الاستثمار يعتبر من المواضيع الحيوية المهمة في الإسلام، حيث يشجع الدين الإسلامي على استثمار الأموال وتجنب اكتنازها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما أن الحماية التشريعية للاستثمار في الشريعة الإسلامية تعد عنصرًا أساسيًا في تعزيز الثقة بين المستثمرين وضمان استدامة النمو الاقتصادي، من خلال الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وتوفير بيئة تنظيمية ملائمة، بحيث يمكن جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

حيث أن الاستثمار الأجنبي يؤدي دورا مهما ومحوريا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول التي تعمل على توفير المناخ الآمن له وتشجعه وتحميه، إضافة إلى أن الاستثمارات الأجنبية تشكل مصدرا رئيسيا للتمويل في الدول النامية، وتختلف هذه الاستثمارات عن الأنواع الأخرى من التدفقات الرأسمالية الخاصة، بكونها تستند إلى حد كبير على الرؤية المستقبلية الطويلة المدى للمستثمرين لتحقيق الأرباح من خلال أنشطتهم الاقتصادية. وقد أثبتت التجارب المختلفة أهمية الاستثمار الأجنبي والدور الذي يؤديه في تحقيق منافع مهمة للدول المتلقية له، وتتويجا لذلك فقد عمد المشرع العماني الى إصدار المرسوم السلطاني رقم ٩٧ / ٢٠٢٠ والذي قضى بتعديل مسمى وزارة التجارة والصناعة إلى وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار ، وقد حدد اختصاصاتها واعتمد هيكلها التنظيمي.

أولى المشرع العماني الاستثمار عناية خاصة، ووفر له الحماية اللازمة باعتباره من الأدوات المهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ونظم أحكام الاستثمار الأجنبي بنصوص واضحة تضمنها قانون استثمار رأس المال الأجنبي الذي قد صدر في عام ٢٠١٩ ، حيث سبقه اصدار عدة قوانيين خاصة بحماية الاستثمار الأجنبي وتنظيم شؤونه. كما ان من مظاهر الحماية القانونية التي قدمتها السلطنة خلال الفترة الماضية ضمن قانون استثمار رأس المال الأجنبي رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٩، هو السماح للمستثمر الأجنبي

بالتملك بنسبة ١٠٠ بالمائة، ودون حد أدنى لرأس المال.

وقد تكفل قانون استثمار رأس المال الأجنبي بالحماية التشريعية والقضائية المحفزة للاستثمارات الأجنبية، ومن مظاهر هذه الحماية، إسباغ صفة الاستعجال على قضايا المشروعات الاستثمارية، عند نظرها أمام المحاكم العمانية، وحظر مصادرة أي مشروع استثماري إلا بحكم قضائي، وغيرها وسائل الحماية الأخرى التي تم ذكرها سابقا.

ويتضح أيضا بأنه إضافة الى الحماية التشريعية التي أقرها المشرع العماني للاستثمار الأجنبي فقد عمد أيضا الى اقرار بعض الحوافز لجذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيعها وحمايتها، منها تخصيص الأراضي والعقارات للمشروع الاستثماري، ومنحه إعفاءات ضريبية وجمركية، ومعاملة المستثمر الأجنبي معاملة المستثمر الوطني، كما أنشأ مركز لخدمات الاستثمار، بغرض تيسير إجراءات استخراج جميع الموافقات والتصاريح والتراخيص اللازمة للمشروعات الاستثمارية.

كما يتضح جليا بأن رؤية عمان (٢٠٤٠) اهتمت بالاستثمار الأجنبي وجاءت داعمة للقوانين المنظمة للاستثمار، وافردت محاور خاصة لذلك من أجل تحقيق اقتصاد متنوع ومستدام وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولقد قام المشرع العماني بإصدار قانون تبسيط إجراءات التقاضي في شأن بعض المنازعات من خلال المرسوم السلطاني رقم ١٢٥لسنة ٢٠٢٠ ومن ضمنها المنازعات المتعلقة بالاستثمار، حيث يعد ذلك من ضمن اهتمامات المشرع العماني بالاستثمار وتوفير الحماية الإجرائية له في حال حدوث أي منازعات تتعلق بذلك.

وبالرغم من ذلك إلا أن المشرع العماني قد أغفل بعض الأمور التي عالجتها بعض القوانين الأخرى، والتي يرى الباحث أهمية معالجتها أثناء التعديل القادم للقوانين واللوائح التي تنظم ذلك، ومن ضمنها ضرورة النص على المسؤولية المجتمعية للمستثمر الأجنبي أثناء استثماره في السلطنة وذلك لأهميتها في تحقيق التنمية الاجتماعية

المستدامة. اضافة الى ضرورة إلزامه بتقديم تقارير مستمرة حول الجهود المبذولة لمنع الأضرار بالبيئة وسبل تطويرها للحد من التلوث البيئي.

وتسعى سلطنة عمان الى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة للتمتع بمزاياها، وذلك من خلال محاولة توفير المزيد من الحماية القانونية للاستثمارات الأجنبية والتي من ضمنها اصدار القوانين واللوائح المنظمة لذلك، كما ان السلطنة تتمتع بملف نظيف خال من العقوبات في هذا المجال.

المراجع والمصادر

إبراهيم، محمد حسام. ٢٠٠٩.دور الاستثمار الأجنبي في التنمية الاقتصادية، كلية الحقوق جامعة بنها. رسالة ماجستير.

أحمد، موفق وخضير، حلا سامي. ٢٠١٠.الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية، نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل،ص١٣٦

ايمان، لوصيف. ٢٠١٧. حماية المستثمر الأجنبي في التشريع الجزائري، الجزائر جامعة قاصدي مرباح. رسالة ماجستير.كلية الحقوق ورقلة.

الباز، داود عبدالرازق. ٢٠٠٤. الإدارة العامة (الحكومة الإلكترونية) وأثرها على النظام القانوني للمرفق العام وأعمال موظفيه، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت.ص٢٤.

براحليه، بدر الدين. ٢٠٢١. الآليات القانونية لتحسين بيئة الأعمال في دولتي الجزائر والكويت.مجلة القانون الكويتية العالمية.العدد٩ .ص٥١٤.

بلقاسم، مصباح. ٢٠٠٦. أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة، جامعة الجزائر. رسالة ماجستير.

الجمال، أحمد محمد. ٢٠١٧. أثر الاستثمار على التنمية في المجتمعات النامية، مجلة القانون والاقتصاد، جامعة القاهرة.ص٢٤١.

الجميل، سرمد كوكب. ٢٠٠٢. التمويل الدولي، مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل. مجلة تنمية الرافدين.ص٦٠.

الخالدي، أحمد بن ماجد بن ناصر.٢٠٢٢. تجليات حماية القضاء العماني للاستثمار الأجنبي ومحدوديته.مجلة استشراف للدراسات والأبحاث القانونية.عدد١٤.ص١٣.

ساهل، سهام.١٩٩٦. إستراتيجية الاستثمار بولاية بسكرة، المركز الجامعي محمد خيضر بسكرة. مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية.ص٢.

الطعان، حاتم فارس. ٢٠٠٦. الاستثمار أهدافه ودوافعه. مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ص٨٦.

العزري، موسى بن سالم.٢٠١٩. الاستثمار الأجنبي في سلطنة عمان: الضمانات والتحديات القانونية، نحو توفير حماية للاستثمار.رسالة دكتوراة.

فرج.محمد عوض. ٢٠٢٣.آليات التوازن بين المصلحة العامة وحقوق المستثمرين الأجانب في ضوء قانون استثمار رأس المال الأجنبي العماني.سلطنة عمان. المؤتمر العلمي السابع لكلية الحقوق- جامعة السلطان قابوس.ص٤١-٧٤.

اللوائح والقوانين

النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني ١٠١/ ٩٦

قانون استثمار رأس المال الأجنبي رقم ٥٠/ ٢٠١٩ ولائحته التنفيذية رقم ٧٢/ ٢٠٢٠

قانون الوكالات التجارية رقم ٢٦/ ٧٧

قانون نزع الملكية للمنفعة العامة رقم٦٤/ ٧٧

قانون تنظيم وتشجيع الصناعة ١/ ٧٩

قانون التجارة رقم ٥٥/ ٩٠

قانون تبسيط إجراءات التقاضي في شأن بعض المنازعات رقم١٢٥/ ٢٠٢٠ ولائحته التنظيمية رقم١٠٤/ ٢٠٢١

نظام الهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٣٥ لسنة ٢٠١٢

JOURNAL OF CONTEMPORARY ISLAMIC LAW (2024) 9(1)

KANDUNGAN / *CONTENTS*

Muslim Funeral Rights in The West Nouman Hussain	1-7
Non-Fungible Tokens (NFTs) in Islamic Perspective: Challenges and Way Forward Azlin Alisa Ahmad	8-15
Status Harta Intelek Sebagai Harta Pusaka Menurut Perspektif Perundangan Islam di Malaysia: Satu Kajian Literatur *The Status of Intellectual Property as Inheritance According to the Perspective of Islamic Law in Malaysia: A Literature Review* Naurah Hanani Mohd Yazid & Md Yazid Ahmad	16-24
تطبيق مبادئ الحوكمة الشرعية وانعكاساته على الأداء: دراسة ميدانية على جمعية إنسان الخيرية بدولة الكويت *The Application of Shariah Governance Principles and Their Impact on Performance: A Field Study on the Insan Charity Association in Kuwait* Mubarak Salim al-A'azimi, Nik Abdul Rahim Nik Abdul Ghani, Mat Noor Mat Zain, Muhammad Nazir Alias	25-38
Analisis Hukum Pembayaran Ex-Gratia di Syarikat Takaful *Analysis of Ruling on Ex-Gratia Payment in Takaful Companies* Nik Abdul Rahim Nik Abdul Ghani & Anas Mat Naim	39-46
Rights of The Buyer Under The Sale of Goods in Shari'Ah and International Trade Law: A Comparative Analysis Mazin Abdulhameed Dawood Hassan & Ahmad Azam Othman	47-59
Membasmikan Kemiskinan Dalam Kalangan Usahawan Asnāf Melalui Kewangan Sosial Islam: Iktibar Dari Baitul Mal Aceh *Eradicating Poverty Among Asnāf Entrepreneurs Through Islamic Social Finance: Lessons from Baitul Mal Aceh* Mohd. 'Adli Zahri, Nooramira Ghazali, Mohamad Shaharudin Samsurijan, Zahri Hamat, Nurul Ilyana Muhd Adnan	60-69
أهمية الاستثمار في الشريعة الإسلامية والحماية القانونية المقررة له في القانون العماني: دراسة تحليلية *The Importance of Investment in Islamic Sharia and Its Legal Protection Under Omani Law: An Analytical Study* Saleh Said Dhiyab Al Hosni, Wan Zulkifli Bin Wan Hassan, Muhammad Nazir Alias	70-81